### قبل تطبيق اتفاقية «الجات»

# الخبراء يطالبون بتعديل أسلوب طرح المناقصات فى مصر

**طالب الخبراء بتعديل اسلوب طرح المناقصات فى مصر ليتماشى مع احكام اتفاقية الجات والعقود والمناقصات الدولية خاصة فى ظل منظمة الفيدك ،مؤكدا ان هناك امكانية للعمل بالقانون المصرى فى هذا المجال دون الحاجة الى تعديله .وقال الدكتور محمد عبدالباقى الأستاذ المساعد بكلية الهندسة جامعة عين شمس أن أعمال التشييد والمقاولات تواجه تحديات كبيرة حيث إن القوانين المعمول بها حاليا فى مصر سواء كل من القانون المدنى أو القانون رقم ٩ الخاص بالمناقصات والمزايدات الواجب التنفيذ فى مصر لن يكون لها تأثير بعد تطبيق الشق الخاص بالمقاولات، باتفاقية الجات خاصة ان مصر قد وقعت بالفعل على الاتفاقية قبل ست سنوات .**

محمد عبدالباقى

مصطفى إبراهيم

تحقيق:
**عاطف عبد الله**

وأضاف ان هذه الاتفاقية ملزمة لمصر وللشركات العاملة بها، الأمر الذى يتيح للشركات الأجنبية الدخول والعمل فى الأسواق المصرية مع تطبيق القوانين الدولية مثل قانون فيدك - القانون الدولى للمناقصات فى إطار المنظمة الدولية لتنظيم أعمال العقود الاستشارية والمقاولات - وغير ذلك من القوانين الدولية التى تطبق على أعمال المقاولات والمناقصات .

وحذر من ان المشكلة التى قد تظهر فى المستقبل مع دخول الشركات الأجنبية فى حالة حدوث خلافات فى التنفيذ قد تؤدى إلى عدم حصول الجهات المحلية على حقوقها خاصة ان الشركات الأجنبية مؤهلة على التعامل مع القوانين الدولية المنظمة لهذا المجال مما يتيح لها الفرصة فى إعداد المطالبات الفنية والمالية بأسلوب لم تعهده من قبل الجهات المحلية الطارحة للمناقصات وبالتالى اللجوء إلى التحكيم الدولى .

وأضاف انه بناء على الإلمام بالقوانين والعقود الدولية فقد خسرت بعض الجهات المحلية المصرية فى السنوات الأخيرة العديد من القضايا المتداولة فى إطار التحكيم الدولى فيما يتعلق بقوانين الفيدك لأنها غير مؤهلة للتعامل مع بنود ومفاهيم تلك العقود والمفاهيم الدولية فى حين ان الأطراف الأخرى لها اليد العليا من خلال ما لديها من الخبرات الفنية والإدارية التى تمكنها من الفوز باى نزاع قانونى، ودعا عبدالباقى الجهات الحكومية والخاصة فى مصر بسرعة توفيق أوضاعها والتعرف بدقة على القوانين الدولية والعمل على تأهيل الكوادر البشرية اللازمة للتعامل مع الاتفاقيات الدولية خاصة قبل تطبيق اتفاقية الجات .

ومن جانبه أكد المهندس مصطفي إبراهيم مصطفي الخبير الاستشارى أن أسلوب طرح المناقصات في مصر يحتاج إلى تطور سريع يتناسب مع المهارات المختلفة للشركات الأجنبية التي ستدخل إلى الأسواق المحلية بعد تطبيق اتفاقية الجات .

وأضاف انه من أحد ابرز القضايا التي ستظهر بعد تطبيق الاتفاقية في عالم المقاولات والتي أصبحت علي الأبواب هو التصادم بين مفاهيم شركات المقاولات الأجنبية صاحبة تكنولوجيا الفكر في مجال المطالبات والتعويضات بمهارات عالية وغير مألوفة وبين المؤسسات الحكومية التي ما زالت تقوم بطرح مناقصات تنفيذ أعمال المقاولات بأسلوب مضاد تماما للأسلوب المتبع في طرح المناقصات في الدول المتقدمة .وحذر من أن هذه الشركات تسعى أيجاد الثغرات في أسلوب الطرح الحالي وكذلك في العقود المحلية مما يساعدها علي ضرب الأسعار للحصول علي اكبر قدر ممكن من المناقصات المطروحة بالسوق المحلية، سواء تم ذلك عن طريق تضامنها مع شركة محلية أو العمل بصفة فردية، ومن ثم استخدام مهاراتها العالية في طلب تعويضات بعد ترسية العطاء تحقق لها أرباحاً عالية مما يترتب علية خسائر مالية كبيرة للمؤسسات الحكومية بشكل غير متوقع .وتوقع أن يكون هناك تصادم مع أحكام القانون الواجب التطبيق حيث أن شروط الطرح الحالي مجهزة و مهيأة فقط علي الروح و المفاهيم المأخوذة من قانون ٨٩ لسنة ٩٨ وغير مجهزة أو مهيأة إذا ما تم اللجوء إلى قانون أخر وشدد من انه قد يترتب على ذلك صرف تعويضات للمقاول، كان من الممكن عدم صرفها، الناشئة عن البنود المستجدة فقط ، بل إنه سيكون هناك تعويضات أخرى من نوع أخر يمكن دفعها .

وأضاف انه من أهم الأبواب أيضا التي ستجلب المنازعات بعد تطبيق اتفاقية الجات ، هو مدي شرعية و دور المهندس الاستشاري والمعين من قبل رب العمل للإشراف علي تنفيذ المشروعات

وأكد أن تلك المفاهيم والعرف الجاري حاليا بأحقية المهندس الاستشاري لممارسته تلك الصلاحيات الواسعة والعديدة دون النص عليها بشروط الطرح في بعض العقود ،لن تتناسب مع دخول شركات أجنبية إلى الأسواق المصرية حيث إن استمرار ذلك سيجلب الكثير من المشاكل والمتاعب بعد دخول تلك الشركات بعد تطبيق اتفاقية الجات .

ومضى يقول :ومن هنا سيحدث التصادم بين العرف الجاري في مجتمعنا وبين المفاهيم السائدة في المجتمعات الأجنبية والمبنية علي الوضوح الكامل لطبيعة التزامات كل طرف بالمشروع .

وطالب بسرعة تعديل أسلوب طرح مناقصات أعمال المقاولات علي نفس الأسس المعمول بها في المجتمعات المتقدمة دون الحاجة إلى تعديل أو التعارض مع نصوص القانون المطبق حاليا